الأمم المتحدة

E/AC.51/2025/L.4/Add.30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم

1 – نظرت اللجنة، خلال اجتماعها العاشر المعقود في 16 أيار/مايو 2025، في تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (A/80/69).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها للوضوح الذي اتسم به عرض التقرير وللإحاطة غير الرسمية التي عُقدت في 12 أيار/مايو. وشددت على أهمية الإطار التنظيمي للمنظمة في كفالة أن تعمل دورة التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم، بأكثر الطرق فعالية، على تعزيز تنسيق الأنشطة ومواءمة الموارد المتاحة مع القصد التشريعي للدول الأعضاء.

190625 190625 25-08305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وأيد بعض الوفود الموافقة على التعديلات وأبرز الطابع التقني للوثيقة لدى ترجمة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة إلى النظامين الأساسي والإداري، بما في ذلك المصطلحات الجديدة والقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بشأن التحول إلى دورة سنوية للميزانية، وكذلك الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض ودور كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق. وأُشير إلى أن دور لجنة البرنامج والتنسيق لا يتمثل في التشكيك في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في محافل أخرى، بل النظر في التعديلات الفنية الناجمة عن هذه القرارات وكفالة أن تكون الأنظمة والقواعد قابلة للتنفيذ وأن تعزز مرونة الأمم المتحدة وكفاءتها.

4 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن التنقيحات المقترحة، مشيرا إلى الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 267/77، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا يتناول الدورة السنوية وأن يقدم تقريرا لتنظر فيه الجمعية في دورتها الثالثة والثمانين، في عام 2028. واستفسر وفد آخر عن عواقب عدم الموافقة على التنقيحات المقترحة. وأشار وفد ثالث إلى أن اتخاذ قرار الجمعية 269/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 أدى إلى الاستعاضة عن إطار الخطة المتوسطة الأجل لفترة أربع سنوات بإطار استراتيجي لفترة سنتين، وهو ما صدر في النظام الأساسي والنظام الإداري بعد نحو 15 عاما، في عام 2018 (انظر ST/SGB/2018/3)، ويُفترض أن يكون ذلك قد تم بعد إجراء تقييم لعملية الاستعاضة تلك. وأشار الوفد نفسه إلى أن الجمعية وافقت، في قرارها 266/72 ألف المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 2018، على تغيير فترة الميزانية من سنتين إلى سنة واحدة، وتساءل عما إذا كان ينبغي تفعيل هذا التغيير بعد سبع سنوات فقط من تنفيذ دورة الميزانية السنوية، أو بعد تقديم استعراضها الشامل إلى الجمعية في عام 2028. وتساءلت وفود أخرى عما إذا كان من المناسب للجنة أن تتداول بشأن مزايا دورة الميزانية السنوية على النحو الذي قررته الجمعية، ولاحظت أن الوقت قد حان للتصرف تقديرا للعمل الذي أفضى إلى التنقيحات المقترحة والذي زود الأمانة العامة بإطار مستكمل.

5 - وجرى التأكيد على أن موظفي الأمم المتحدة هم ذخر للمنظمة (قرار الجمعية العامة 278/77، الفقرة 1) وأنه ينبغي أخذ آرائهم في الاعتبار. ولاحظ أحد الوفود أن موظفي الأمانة العامة واتحادات الموظفين احتجوا على النظر سنويا في الميزانية بسبب زيادة عبء العمل الذي تمثله وبسبب صرفها لانتباه مديري المشاريع عن تنفيذ الولايات الحكومية الدولية والتعاون مع الدول الأعضاء. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن موظفي الأمانة العامة نجحوا في التكيف مع دورة الميزانية السنوية، مشيرا إلى أن وثائق الهيئات التداولية كانت متاحة في الوقت المناسب لبدء دورة اللجنة.

6 - وأُعرب عن رأي مفاده أن دورة الميزانية السنوية أسهمت إلى حد كبير في الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة. ولاحظ أحد الوفود، في إشارة إلى مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة 80 لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة، أنه لا ينبغي استبعاد الحلول المبتكرة خلال الفترات الانتقالية، بما في ذلك إمكانية العودة إلى تخطيط الميزانية لفترة السنتين. وتساءل الوفد نفسه عن الكيفية التي ستستعرض بها اللجنة أي تغييرات برنامجية ناتجة عن تقديم التقديرات المنقحة المتعلقة بالمبادرة، في الجزء الرئيسي من الدورة الثمانين للجمعية العامة، وكذلك عن الكيفية التي ستستعرض بها الأثر المحتمل على تنفيذ الولاية وعلى النواتج المتوخاة ومؤشرات الأداء الرئيسية.

7 - وأُعرب عن تقدير خاص للعرض الذي قُدم، في مرفق التقرير، فيما يتعلق بالتنظيم القائم أو القاعدة القائمة، والتنظيم المقترح أو القاعدة المقترحة، وشرح السبب الداعي إلى إجراء التغيير. وقُدم اقتراح مفاده

أن الخطط البرنامجية المقبلة يمكن أن تتبع الهيكل نفسه وأن تتضمن الخطة البرنامجية السابقة والخطة البرنامجية الجديدة ومبررات إجراء التغييرات وشرح أسبابها، من قبيل النتائج التي اعتمدتها الجمعية العامة أو المنبثقة عن عمليات حكومية دولية أخرى.

8 - ورغم ملاحظة التغيير في المصطلحات الواردة في البند 5-6 الحالي، فقد اعتُبر البند 5-5 المنقح المتعلق بدور الأمين العام في عرض النواتج المتوخاة التي لم تنجز على الجمعية العامة أقل تفصيلا من الصيغة القائمة. وفيما يتعلق بالبند 5-7 القائم، أثيرت تساؤلات بشأن حذف الجدول الزمني المتعلق بتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة إلى اللجنة الاستشارية. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الأساس المنطقي للتغييرات العديدة التي أُدخلت على القاعدة المنقحة 105-1 مقارنة بالقاعدة القائمة 105-2، والتي اعتُبر أنها جعلت النص مقتضبا للغاية. واستفسر أيضا عن الأساس المنطقي لحذف القاعدة القائمة 105-4 (أ) '2' هـ، المعنونة "التعاون التقني".

9 - وفي سياق إطار تفويض السلطة، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي انعكس بها دور الأمين العام في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المقررة ومقاييس الأداء المقابلة في البند المنقح 6-1. وطُلب توضيح بشأن اقتراح حذف القاعدة القائمة 106-1 (د) وتنقيح القاعدة القائمة 106-2 (أ). وأُشيرت نقطة مفادها أن توقيت دورة اللجنة في أيار/مايو وحزيران/يونيه يعني أن أية ولايات جديدة تصدر في النصف الثاني من السنة ستتناولها الجمعية العامة باعتبارها تقديرات منقحة ولا تخضع لاستعراض اللجنة.